رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

الإرهاب و الأمن الوطني الأردني: دراسة في دور الدولة الأردنية في مكافحته

Terrorism and Jordanian National Security: A Study of the Role of Jordan in Fighting Terrorism

الباحثة: **سجى عبدالله سالم المراشده**
طالبـــة دكتـــوراه في العلوم السياسية
كلية الأمير حسين بن عبد لله الثاني للدراسات الدولية
الجامعة الاردنية / الاردن
sajaaalmarashdeh@yahoo.com

الاستاذ الدكتور : **فيصل عودة الرفوع**
كلية الامير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية
الجامعة الاردنية / الاردن

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/05/15	2018/05/17	2018/05/30

الملخص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان " الإرهاب و الأمن الوطنى الأردنى دراسة فى دور الدولة الأردنية فى مكافحته" وذلك بدراسة مقدرة المؤسسات السياسية فى مكافحة الإرهاب بتركيز الدراسة على الأخذ بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بما تملكها هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة الأردنية، وذلك بوجود خطط لمحاربة آفة الإرهاب ، بحيث انطلقت هذه الدراسة من فرضية ترى بإمتلاك الدولة الأردنية من الأدوات التي تمكنها من حماية أمنها الوطني ، ومستخدمة منهجي صنع القرار لمعرفة مقدرة صانع القرار فى مجلا معالجة الارهاب ، والمنهج التاريخى للتركيز على الأحداث التاريخية فى مجال مكافحة الإرهاب، والمنهج البنائى الوظيفى فى دراسة دور المؤسسات الأردنية فى مكافحة الإرهاب.

الكلمات الداله: مكافحة لإرهاب، الأمن الوطني ،الأردن ، الدولة الأردنية ، مكافحة .

Abstract:|

The study , entitled "Terrorism and National Security in Jordan, is a study in the role of the Jordanian government in combating it" through a statement of the role of the official Jordanian institutions in studying the phenomenon of terrorism and its impact on national security. Jordan is based on the assumption that the Jordanian state is capable of protecting its national security, order to combat this phenomenon from all political and social aspects and to prepare a plan to guide religious discourse through the Amman Message and the Ministry of Awqaf in combating this phenomenon. The study concluded with conclusions that help the decision maker in combating the phenomenon.

Key words : terrorism ,national security , Intellectual Security ,Terrorist groups.

مقدمة:

إن ظاهرة الإرهاب من الظواهر التي طبعت عصرنا الحاضر, وهي قديمة قدم المجتمعات البشرية, وعلاجها يستدعي البحث العميق في أسبابها ودواعي انتشارها, ولعله يلاحظ أن انسداد السبل المشروعة التي يتوصل الناس عن طريقها إلى نيل حقوقهم, والأمن على مصالحهم, وبوجه خاص على مستوى الشعوب والأمم قد زاد هذه الظاهرة تعقيدا, فإن التنكر لحقوق الشعوب وتجاهل الخصوصيات الثقافية للأمم, وما تقتضيه من احترام للتنوع الحضاري في العالم, له أثره البارز في قيام علاقة جدلية تتسمم بالتوتر والحدة, وتعبر في الواقع عن نفسها بأساليب العنف والإرهاب.

نظرا لتزايد الأفعال الإرهابية واعتبارها ظاهرة حقيقية لا يمكن تجاهلها, وأصبح واجبا على الدول كافة اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية التي ترمي إلى منع الإرهاب الذي يودي بحياة الأرواح البريئة, ويعرض الحريات الأساسية للخطر. وهذه التدابير تتم أما باتفاقيات دولية وموثيق داخلية تقوم بها الدولة داخل إقليمها للقضاء على الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الأفعال الإرهابية من تهذيب وتوعية وإصلاح اجتماعي وسياسي, وإقرار الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من التدابير, وقد تكون تدابير ذات طابع عملي من خلال الأجهزة الأمنية واستخدام التكنولوجيا وفي هذا الإطار تبذل الدولة الأردنية جهودا حثيثة لمكافحة الإرهاب من خلال إجراءات مشددة وعلى عدة

مستويات؛ وذلك من خلال الاتفاقيات القانونية الدولية, ومن خلال التشريعات الوطنية والقوانين, ومن خلال رسالة عمان ومن خلال الأجهزة الأمنية وتحديثها, ومن خلال التكنولوجيا العلمية.

قامت الحكومة انسجلما مع تطلعاتها نحو مكافحة الإرهاب بالانضمام وتفاعل وتفعيل المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب, حيث انضم الأردن إلى اتفاقيات دولية خاصة بالإرهاب الدولي, بالإضافة إلى الاتفاقية العربية الموقعة بالقاهرة كما أسهم الأردن في صياغة العديد من الاتفاقيات على المستويين العربي والدولي للتنبيه على مخاطر الإرهاب والدعوة لمكافحته.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من الحاجة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة الإرهاب من جميع النواحي السياسيه والعسكرية والإقتصادية و الإجتماعية بالإضافة إلى دراسة كيفية تعاطي الدولة الأردنية مع هذه الظاهرة ذاكرا نبذة تاريخية عن أهم العمليات التي حدثت على الأراضي الأردنية ، ومن ثم تقييم هذه التجربة في مقدرة الدولة الأردنية على حماية أمنها الوطني ، ومقدرتها على التصدي لأي إعتداء ما من شأنه يؤثر على السلم المجتمعي للدولة في ظل الأحداث السياسية وحالات الإنفلات الأمني في المحيط الأردني.

أهداف الدراسة

يسعى البحث إلى تشخيص ظاهرة الإرهاب وأثرها على الأمن الوطني الأردني ومقدرة الدولة على التعاطي مع هذه الظاهرة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفاده أن الأردن يملك خطة عمل متكاملة وعلى جميع الأصعد في محاربة التطرف والإرهاب وصولا لحماية أمنها الوطني ومن فرضية أخرى أن الدوله الأردنية قادر على حماية أمنها الوطني من خطر الإرهاب.

مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة في محاولتها لتحليل أثر ظاهرة الإرهاب على الأمن الوطني الأردني في ضوء تزايد أعمال العنف والتشدد في الدول المجاورة والتي تتوافق مع حالة الإنفلات الأمني التي فتحت المجال أمام الحركات المتشدده إلى البحث عن أهداف لها في الدول المجاورة وأهمها الأردن لما يتمتع به من حاله من الإستقرار.

لذلك تتلخص مشكلة البحث في التعرف على أهم الأثار التي نتجت عن الأعمال الإرهابية وهل نجحت هذه التنظيمات في زعزعة أمن وإستقرار الأمن الوطني الأردني ، موضحا أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة الأردنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة .

وتتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية :

1- ماهي ظاهرة الإرهاب وماهي مسبباتها ؟

2- ما هي مقدرة الدولة الأردنية في التصدي لخطر هذه الظاهرة ؟

3- هل إستطاعت الأعمال الإرهابية التي حدثت على الساحة الأردنية من زعزعة الأمن الوطني الأردني ؟

4- ماهي الوسائل التي تتبعها الدولة الأردنية في مكافحى الإرهاب ؟

5- هل شكلت ظاهرة الإرهاب تهديد فعلي على الساحه الأردنية سياسيا وإجتماعيا ؟

6- كيف أثرت البيئة الخارجية على تنامي ظاهرة الإرهاب في الأردن ؟

منهجية الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج التاريخي ومنهج صنع القرار و المنهج البنائي الوظيفي

تم إستخدام منهج صنع القرار لبيان دور مؤسسة صنع القرار في الدولة الأردنية على صنع قرارات ما من شأنها مكافحة هذه الظاهرة أسبابها .

فقد تم توظيف المنهج التاريخي في دراسة الحالات التاريخية للعمليات الإرهابية على الساحة الأردنية وذلك من خلال رصد هذه الأحداث من حيث الزمان والمكان وتحليلها من جانب علمي .

أما المنهج البنائي الوظيفي وذلك بدراسة المؤسسات الرسمية الأردنية ودورها في تنويع الأساليب لمكافحة الإرهاب سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي .

<u>ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة</u>

أهم ما يميز هذه الدراسة هو قيامها بأخذ دور أكثر من مؤسسة على صعيد مكافحة الإرهاب بحيث لم تعتمد على المؤسسات التي قامت بمحاربة الإرهاب على الأرض إنما من خلال المؤسسات التي حاربتها فكريا أيضا بحيث بينت الجهود المبذولة على جميع الميادين والأصعد فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وصولا لحماية الأمن الوطني الأردني .

الدراسات السابقه

دراسة صدام الحجاحجه (2018) بعنوان السياسة الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب (2011-2017)رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة مؤته

جاءت هذه الدراسة لتوضح الجهود الأردنية في مكافحة الإرهاب والتطرف ذاكرا الوسائل المتبعه لمحاربة الفكر المتطرف وذلك بإعادة صياغة الخطاب الديني وتوضيح رسالة الإسلام الحق من خلال نشاطات المؤسسات الدينية ، بالاضافه الى التركيز على بيوت العباده ومنطلقا منها للأسباب الأخرى كالبطالة والفقر ونقص التعليم محاولة الدراسة الخروج بتوصيات ما من شأنها القضاء على الأسباب التي تؤدي لإزدياد ظاهرة الإرهاب .

دراسة نادية العموش (2017) بعنوان الحرب على الإرهاب وأثره على إستقرار الأمن الوطني الأردني ، بحث منشور في مجلة دراسات –العلوم الإجتماعية والإنسانية .

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان الجهد الرسمي الأردني في المحافظة على الأمن الوطني ، وذلك من خلال الإجراءات التي تقوم به على كافة الصعد من أجل حماية الوطن من أكبر تهديد يشكل خطرا على إستقرارها وهو خطر الإرهاب.

بحيث غطت هذه الدراسة كافة الأساليب والأدوات التي تتخذها الأردن في مكافحة الإرهاب سواء على صعيد القانوني كالتشريعات التي تضع حدا للأنشطه الإرهابيه ، أو على مستوى الخطاب الديني أو الإجراءات المتخذه من قبل الإجهزة الأمنية على الأرض.

دراسة رعد فواز الزبن (2014) بعنوان تحديات الأمن الوطني الأردني, دار الجليل, عمان.

يعرض الكتاب بالقراءة والتحليل موضوعاته الموزعة على ثمانية فصول لمفاهيم الأمن الوطني. الأردني و مرتكزاته وتحدياته إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة في دعم الأمن الوطني. يشير المؤلف في الكتاب إلى إن الدولة الأردنية سعت في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية إلى تأمين الأمن والاستقرار الداخلي من أجل الاستمرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر الحديث مبينا إن الدراسات والتجارب المحلية والدولية أشارت إلى الدور الفاعل الذي يميز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات.

دراسة بلجن **bilgein (2016), بعنوان: " changing discourse of security: the challenges of globalization jordan "تغير الخطاب الأمني الأردني: تحديات العولمة"**, ومن أبرز نتائجها اضطلاع الجيش الأردني في تشكيل المنهج السياسي وتحديد تعريف الأمن الوطني, وضعف اهتمام معاهد المجتمع المدني بقضايا الأمن الوطني.

رسالة ماجستير, جامعة مؤتة, 2008, بعنوان: السياسة الخارجية الأردنية ودورها في مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001-2008), محمد سلامة رشيد.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على توجهات السياسة الخارجية الأردنية وسلوكياتها تجاه ما يعرف بظاهرة الإرهاب وما ترتب عليها من جهود للقيادة السياسية الأردنية على المستوى الداخلي والخارجي, بالإضافة إلى التعرف على الظاهرة الإرهابية من حيث التعريف والأسباب ومظاهر الخطورة وسبل التعامل معها ومعالجتها, كما استعرضت الدراسة تعريف السياسة الخارجية الأردنية ولمحة تاريخية عن مسيرتها السياسية بالإضافة إلى شرح للعوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي, بالإضافة إلى كيفية معالجة ظاهرة الإرهاب وأسباب استهداف الأردن بأمنه واستقراره, كما تناولت الدراسة دور السياسة الخارجية الأردنية في مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وبواعثه التي ترتكب ضد الأبرياء.

المبحث الأول :الإرهاب مفهومه وأنواعه وأسبابه.

وردت العديد من التعريفات الخاصة بظاهرة الإرهاب, ورغم تعددها واختلاف مصدرها وأهداف كل تعريف إلا أن جميع هذه التعريفات تتفق على كونه عمل إجرامي هدفه زعزعة أمن واستقرار المجتمع, والنيل من الأمن والسلم العالمي, ومن أهم التعريفات التي تناولت الحديث عن مصطلح الإرهاب ما يلي:

أولا: تعريف الإرهاب

1- تعريف الإرهاب في اللغة

كلمة إرهاب مصدر للفعل أرهب يرهب, بمعنى: أخاف وأفزع, والفعل أرهب رباعي بزيادة الهمزة على أصله الثلاثي رهب.

وأرهبته ورهبته, واسترهبته: أزعجت نفسي بالإخافة, والإرهاب بالكسر: الإزعاج, والإخافة, تقول العرب: يقشعر الإرهاب إذا وقع منه الإرهاب (ابن منضور ،2003: 34).

وأصل كلمة terrorism من الكلمة اللاتينية terror وهي بمعنى الفزع والخوف, والقلق المتناهي غير المألوف, وأول ما ظهرت في اللغة الفرنسية بلفظ terrorisme وعرفه الملحق الخاص لعام 1798م من قاموس الأكاديمية الفرنسية بأنه: تلك الأفعال التي ترتكبها السلطة لنشر الرعب بين المواطنين من خلال الإكراه أو الاستعمال غير المشروع وغير المتوقع للقوة (الخفاجي ،2009: 132).

2- **تعريف الإرهاب اصطلاحا**

يعرف الارهاب إصطلاحا بأنه : مجموع أعمال العنف التي تقوم بها منظمة أو أفراد بقصد الإخلال بأمن الدولة وتحقيق أهداف سياسية أو خاصة أو محاولة قلب نظام الحكم(حمدان ،2011: 37).

وقد عرف الإرهاب بأنه" استخدام العنف- غير القانوني- أو التهديد به أو بأشكاله المختلفة؛ كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف وغيره بغية تحقيق هدف سياسي معين.وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"(الموسوعة السياسية ،عبدالوهاب الكيالي :1985).

وقد عرف القانون الأردني لمنع الإرهاب رقم 18 لعام 2014 العمل الإرهابي: ((كل عمل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أيا كانت بواعثه وأغراضه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة)) (قانون منع الأرهاب ،2014).كما نصت المادة (147) من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960 على أنه يقصد بالأعمال الإرهابية ((جميع الأفعال التي ترمي إلى أيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة أو المواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي شأنها أن تحدث خطرا علما)) (قانون العقوبات الأردني ،1960).

ونعرض فيما يأتي بعض تعريفات الإرهاب, مكتفين بها عن الكثير من التعريفات التي حاولت وصف هذه الظاهرة وتمييزها عن غيرها من الظواهر الإجرامية الأخرى.

وبحسب تعريف الأمم المتحدة للإرهاب فإن الإرهاب هو "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تؤدي بها, أو تهدد الحريات الأساسية, أو تنتهك كرامة الإنسان (منشورات الأمم المتحده ،2015).

كما عرفت الخارجية الأمريكية الإرهاب بأنه "عنف تولده دوافع سياسية, وينفذ مع سبق الإصرار والتدبير ضد مدنيين لا صلة لهم بالحرب أو ضد عسكريين عزل عن السلاح, ولا يقومون بواجب قتالي, وتقوم جماعات وطنية أو عملاء سريون بتنفيذ عمليات الإرهاب"(الخفاجي ،2009).

في حين عرفه مجلس وزراء الداخلية العرب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998م وقع وزراء داخلية الدول العربية على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب, والتي عرفت الإرهاب بأنه "كل

فعل من أفعال العنف أو التهديد به, أياكانت بواعثه أو أغراضه, يقع تنفيذاالمشروع إجرامي فردي أو جماعي, ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس, أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر, أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها, أو الاستيلاء عليها, أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (الجلال ،2014: 78).

وعلى مستوى العالم الإسلامي فقد عرفه المجتمع الفقهي الإسلامي الإرهاب بأنه: "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول, بغيا على الإنسان- دينه, ودمه, وعقله, وماله- بغير حق, ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق, وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق, وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد, يقع تنفيذاالمشروع إجرامي فردي أو جماعي, ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أموالهم للخطر. ومن صنوفه ألحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة, أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر, فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها: (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)" (سلطان ،2015: 134).

من الملاحظ على أن مفهوم الإرهاب أضحى من المفاهيم التي لم يتفق على تعريفها من جميع الأطراف والهيئات الدولية سواء كانت دول أو منظمات، لأن كل منها ينظر الإرهاب من منظاره الشخصي وتفسيره دون محاولة وضع ركائز أساسية للإرهاب سوى أنه عمل يرتكز على عنف ضد الاخر، لكن إقتصر على ذلك دون الرجوع للنوايا أو الأسباب أو الدوافع لذلك فكل يفسر حسب مصلحته وبما يمكن الدولة القوية على الهيمنة على الدولة الأضعف ، لذلك لا يوجد تعريف واضح متفق عليه من الجميع .

ثانيا : أسباب الإرهاب

1. **الأسباب الدينية-الثقافية**: ولا شك أن من أهم الأسباب الأساسية لظاهرة الإرهاب هي التربية الدينية المفقودة في الأسرة والمدرسة والجامعة, فالفراغ الديني, وضعف البصيرة بحقيقة الدين, والفهم الخاطئ لبعض المفاهيم الشرعية, وتؤدي إلى انتهاج الإرهاب والعنف, فالإرهاب والتطرف ظاهرة عامة أصابت جميع الأديان في شتى المراحل التاريخية ولكل دين خوارجه, فما ظهر من دين أو مذهب أو نظام إلا وكان من بين أعضائه وأنصاره متطرفون ومعتدلون ويرى بعض الباحثين أنه في مجال التطرف الديني يبدأ الفرد متدينا عاديا يأخذ نفسه بتعاليم دينه ويدعو الناس إلى الأخذ بها, إلا أنه غالبا ما يواصل مسيرته وفق منهاج متشدد مع نفسه أولا ثم مع الناس. كما أن الثقافة التي تنتج الإقصاء الاجتماعي والنبذ الثقافي والمفاصلة الشعورية بين المختلفين والمغايرين هي ثقافة مولدة للإرهاب والعنف (زبير ،2015: 60).

2. الأسباب السياسية: يعتبر الإرهاب عنصرا فاعلا في اتخاذ القرار السياسي, وأسلوبا تستغله بعض الدول لإكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليها من أوضاع جديدة في المجال السياسي, وأن أخطر ما في الإرهاب هو قيامه كبديل عن العنف السياسي للحروب التقليدية باعتبار العنف السياسي هو أفعال التخريب والتدمير وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف معينة والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي (القباع ،2016: 87).

ويرجع انتشار ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط والغرب إلى الصراع السياسي بين القوتين العظيمتين- قبل انحلال الاتحاد السوفييتي- وذلك من أجل السيطرة على مصادر الطاقة, فلقد وجدت القوتان أن الإرهاب أنسب بديل للحروب التقليدية للسيطرة على القوى المسئولة على اتخاذ القرار السياسي, وبذلك أصبحت منظمات الإرهاب تابعة لدول وحكومات تستخدمها في صراع مع الدول الأخرى, وقد أدى التواجد الإسرائيلي في المنطقة والذي يعتبر المدرسة الأولى للإرهاب الدولي وممارسته لأساليب إرهابية مستحدثة, أدى ذلك إلى نقل هذه الأساليب للمنظمات الأخرى.

3. الأسباب الاقتصادية: يعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأساليب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم, وتبشر العولمة التي قد تجتاح العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات النامية مما يزيد من الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة, ويتوقع المفكر وليم نوك مؤلف كتاب (عالم جديد متغير) أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة, فإذا كان المجتمع يعاني من مشكلات كالفقر والبطالة والديون وارتفاع الأسعار وعدم التناسب بينها وبين الأجور ومشكلات الصحة وغيرها فإنها تدفع الشباب إلى الاتجاه إلى التطرف والإرهاب والعنف وذلك لتحقيق أهداف معينة (الحجاحجه ،2018: 23).

ثالثا : أنواع الإرهاب

1. إرهاب الجماعات:

يعج العالم بالعديد من الجماعات المتناحرة والمتصارعة ببعضها البعض أو مع دولها, وهذه الجماعات يتمايز ويختلف إرهابها من إقليم إلى آخر تبعا لاختلاف الأهداف والمطالب التي تطرحها ونوع الظلم الواقع عليها, وبعض أفعالها قد لا يكون إرهابيا, إلا حينما يستهدف أبرياء ليس لهم علاقة بواقع الصراع أو جهة المطالب التي يطلبون حقوقهم منها, وقد تميزت في هذا العصر بأن أساليبها أصبحت أكثر دقة وتنظيما في تنفيذ عملياتها الإرهابية بالقدر الذي يجعل أحدا لا يستطيع تصورها في فرد واحد حتى وإن اتسم بالطابع الفردي في الظاهر (دغجوقة ،2015: 50).

2. إرهاب الدولة:

يزداد هذا النوع من الإرهاب في الدولة الدكتاتورية نظرا لأنه في الغالب موجه ضد المعارضين السياسيين بصورة مباشرة وتمس المواطنين الأبرياء في بعض الأحيان عن طريق التحكم بأساليب حياتهم وأنماط معيشتهم.

ويرتكز إرهاب الدولة على أساليب الاغتيال السياسي, الاختطاف, النفي, الإقامة الجبرية, احتجاز الرهائن, التصفيات الجسدية,الإرهاب الفكري,وفرض حالة الطوارئ, مصادرة الحقوق والحريات وسن القوانين والتشريعات التي تكثر من صلاحيات الحكومات والحكام الدكتاتوريين, حيث شهدت العديد من الأنظمة ممارسة العنف والإرهاب (جلال ،2016: 98).

3. الإرهاب الدولي:

قد يمارس الإرهاب عبر الحدود إذ توجه دول أو منظمات معينة ضد مصالح دول أخرى ورعاياها, أو ضد العناصر المناوئة من الخارج, ويعرف في هذه الحالة باسم الإرهاب الدولي ويأتي عن طريق الدول لإحداث ثورة عالمية تغير في الأدوار العالمية مثل تحريض دولة ضد أخرى وغيره (الحجاجحه ،2018: 23).

4. الإرهاب الفكري:

وهو استخدام العنف لفرض منهج مستورد وضعي أو أي رأي معين لتنشر الفوضى في المجتمع وتزعزع الأمن جهلا وغرورا وتقليدا لقلة الفهم في الدين ليسيطر على المجتمع أهل الأهواء والأفكار المنحرفة, وهو ما يتصل بحرية الرأي والتعبير والفكر, وقد مارست الدول الكبرى والصهيونية العالمية ضد كل من يحاول تعرية اطروحاتها وموروثاتها الإيديولوجية والفكرية إرهابا فكريا وضغوطا رهيبة (السبايلة ،2016: 67).

5. الإرهاب الاقتصادي:

يمارس الإرهاب الاقتصادي على الصعيد الداخلي عندما تعمل الدولة والفئة الحاكمة لصالح البرجوازية والطبقات المميزة, أو لصالح الفئة التي تستند إليها السلطة, فالسلطة الحاكمة تضع في الوظائف الرئيسية الأشخاص الذين هم من لونها السياسي والاجتماعي وتمنحهم سلطة القرار, فتعمل البيروقراطية هذه على منح الامتيازات والتسهيلات الاقتصادية لمؤيديها وتحرم الفئات الأخرى وخصوصا المعارضة من موارد الدولة, مما يسهم في الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الشعب (القباع ،2016: 76).

6. الإرهاب الديني:

الدين هو فكرة وعقيدة ونظام وكل عقيدة يكون لها مؤيدون ومناهضون, وكلما زاد عدد المؤيدين زادت العقيدة قوة وكلما قل عدد المؤيدين زادت ضعفا وتفككا, ومنذ القدم تمتع رجال الدين بقوة كبيرة في المجتمع ونافسوا السلطان في سلطته ومارسوا الضغوط والإكراه على غيرهم من فئات الشعب, وكل دين جديد يهدف إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة, لذلك يعتبر ثورة اجتماعية وسياسية (جلال ،2016: 100).

7. الإرهاب السياسي:

كل المجتمعات قديمها وحديثها تمارس الإرهاب السياسي بشكل أو بآخر, فالتغييرات الأساسية في سلوك مختلف فئات المجتمع بالنسبة لبعضهم البعض أو بالنسبة التي تؤثر في نشوء الاضطرابات والصراعات الداخلية وحتى الحروب الأهلية, فالسلطة هي هدف كل فئة تسعى إلى الوصول إليها والاحتفاظ بها, فالسلطة تصبح لذا محور صراع الطبقات في الدولة, فالإرهاب السياسي للطرف الحاكم سواء كان من الأكثرية أو الأقلية يضر بالعلاقات الاجتماعية ويثير الفرقة بين أفراد الطرفين, مما يجعل كل طرف يحاول اضطهاد الآخر وممارسة العنف ضده(الحجاجحه ،2018: 25).

ولعل الإرهاب السياسي هو أكثر أوجه الإرهاب شيوعا وأمسها علاقة بأنواع الإرهاب الأخرى, والصورة العامة للإرهاب السياسي تتجسد في الدكتاتورية, ولذا فإن الغيورين على الديمقراطية يرفضون أي معارضة سياسية فكأنهم بذلك قد قلبوا الديمقراطية إلى دكتاتورية صارخة من حيث لا يشعرون, ويرجع هذا فيما يرجع إلى أن غايتهم الحكم والسيطرة والاغتنام ولا شيء سواه. (الرشيد ،2018: 29).

المطلب الثاني : الدور الأردني في مكافحة الإرهاب

نظرا لتزايد الأفعال الإرهابية واعتبارها ظاهرة حقيقية لا يمكن تجاهلها, وأصبح واجبا على الدول كافة اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية التي ترمي إلى منع الإرهاب الذي يودي بحياة الأرواح البريئة, ويعرض الحريات الأساسية للخطر. وهذه التدابير تتم أما باتفاقيات دولية وموثيق داخلية تقوم بها الدولة داخل إقليمها للقضاء على الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الأفعال الإرهابية من تهذيب وتوعية وإصلاح اجتماعي وسياسي, وإقرار الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من التدابير, وقد تكون تدابير ذات طابع عملي من خلال الأجهزة الأمنية واستخدام التكنولوجيا وفي هذا الإطار تبذل الدولة الأردنية جهودا حثيثة لمكافحة الإرهاب من خلال إجراءات مشددة وعلى عدة مستويات؛ الأردن والاتفاقيات القانونية الدولية, ومن خلال التشريعات الوطنية والقوانين, ومن خلال رسالة عمان ومن خلال الأجهزة الأمنية وتحديثها, ومن خلال التكنولوجيا العلمية (الموقع الإلكتروني لجفرا نيوز http://www.jfranews.com.jo/).

قامت الحكومة انسجلما مع تطلعاتها نحو مكافحة الإرهاب بالانضمام وتفاعل وتفعيل المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب, حيث انضم الأردن إلى اتفاقيات دولية خاصة بالإرهاب الدولي, بالإضافة إلى الاتفاقية العربية الموقعة بالقاهرة كما أسهم الأردن في صياغة العديد من الاتفاقيات على المستويين العربي والدولي للتنبيه على مخاطر الإرهاب والدعوة لمكافحته(جلال ،2016: 110)

أولا : أبرز "الهجمات الإرهابية" التي شهدتها الساحة الأردنية منذ العام 1993-2016.

- عام 1993: "خلية جيش محمد" استهدفت هجماتها بعض الأهداف والمؤسسات العامة كمباني الحكومة ولم تسفر تلك الهجمات عن سقوط ضحايا.
- 1994: "مجموعة الأفغان الأردنيين" استهدفوا بعض دور السينما ومحلات بيع الخمور في منطقتي البقعة وصويلح, وفشلت حينها هذه في تنفيذ مخططات أخرى من بينها "فندق القدس" في عمان.
- 1994: وبعد إختفاء الأعمال الإرهابية لسنوات, لتظهر بعد أحداث 11 أيلول 2001, عبر مخططات وهجمات تم إحباطها وكانت غالبيتها لخلايا ذات صلة بأحمد الخلايلة الملقب بأبي مصعب الزرقاوي.
- 2002: قيام خلية تابعة للزرقاوي باغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي الذي كان يعمل في الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي.
- 2004: ضرب صواريخ كاتيوشا بالقرب من مستشفى عسكري في منطقة العقبة الجنوبية وأدت إلى وفاة شخص وإصابة أربعة قامت بها خلايا تابعة للزرقاوي.
- 2005: مرحلة فارقه بتاريخ الإرهاب في الأردن وهي تفجيرات عمان- التي تبناها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين واستهدفت ثلاثة فنادق وسط العاصمة, وأسفرت عن مقتل ستين شخصا وجرح المئات.
- 2005: تم الإعلان باستمرار عن اعتقال العشرات ممن خططوا لعمليات داخل الأراضي الأردنية, وأعلن عن احباط عدد من المحاولات والعمليات وتحويل مرتكبيها إلى محكمة أمن الدولة، وبعدها بسنوات لم تحدث أي عملية إرهابية .
- 2014: قيام جماعة إرهابية بخطف السفير الأردني في ليبيا وتم تحريره مقابل إفراج الأردن عن إرهابي ليبي كان معتقل بالسجون الأردنية على أثر عملية إرهابية كان ينوي تنفيذها بالمملكة.
- 2015: وقوع اعتداء مسلح داخل مركز تدريب أمني أردني في منطقة الموقر شرق عمان – وراح ضحيته خمس مدربين عسكريين منهم ضابطان أردنيان وآخران أمريكيان وجنوب أفريقي إضافة إلى منفذ العملية نفسه, واعتبرت الحكومة حينها إن العمل "فردي ويتعلق بأمور نفسية" لمنفذ الهجوم.

- 2016: ضبط إرهابي عراقي- نرويجي أخفى متفجرات في منطقة جرش بقصد استخدامها في أعمال إرهابية وتم القبض عليه قبل تنفيذ جريمته.
- 2016: استشهاد ضابط أمن من القوات الخاصة الأردنية إثر اقتحام مقر خلية على صلة بتنظيم الدولة في مدينة إربد شمالي البلاد, قتل فيها سبعة من الخلية المسلحة أثناء الاشتباك واعتقل آخرون.
- 2016: استشهاد خمسة من مرتبات دائرة المخابرات العامة في هجوم مسلح استهدف مكتبا للدائرة في مخيم البقعة شمال عمان.
- 2016: حادثة الركبان والتي أدت إلى إستشهاد سبعة جنود من مرتبات الجيش العربي وجرح 14 آخرين أثر استهدافهم بسيارة مفخخة جاء من جانب السوري في المنطقة الحدودية الركبان (شبكة الجزيرة www.aljazeera.net)
- 2016: حادثة القلعه في محافظة الكرك ، والتي قام فيها مجموعة من الإرهابيين والتي أدت إلى مقتل عدد من مرتبات الأمن الأردني ومقتل منفذي الهجوم ، وقد أعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عن العملية
- ورغم توسيع دائرة الإرهاب, وما تعرض له الأردن من أضرار وتبعات مادية, بشرية واقتصادية, فإن الأردن لا زال يشدد على إدانة ومقاومة الإرهاب بكافة أشكاله وبكل الوسائل, وسيبقى ملتزما بمكافحته, وعدم السماح أو التغاضي عن استخدام أراضيه منطلقالأية نشاطات إرهابية

ونجح الأردن في إحباط وضرب العديد من الخلايا الإرهابية التي خطط بعضها لتنفيذ عمليات في الأردن, والبعض الآخر عبر الأردن, كما تم احباط معظم العمليات العسكرية التي خططت لها هذه الخلايا في مراحلها الأولية, ومن أبرزها (جيش محمد/ 1989, تنظيم بيعة الإمام/ 1994, خلية خضر أبو هوشر/ 1999, جند الشام/ 2000, الأفغان الأردنيون/ 2001, حركة الإصلاح والتحدي/ 1998, الشاحنات المفخخة "مجموعة الجيوسي"/ 2004, مطار الملكة علياء الدولي/ 2006) كما تعاملت مع محاولات لتهريب العناصر الإرهابية والأسلحة باتجاه الأردن, ويتم تحويل جميع المتورطين فيها للقضاء (العموش ،2017).

ثانيا: التشريعات الوطنية والقوانين.

1- قانون العقوبات الأردني لعام 2001

قامت الحكومة الأردنية بتاريخ 8 تشرين الأول 2001م, بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني فرضت بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية واشتمل هذا القانون على نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي (قانون العقوبات الأردني لعام 2001)

حيث جرى توسيع تعريف "الإرهاب", وإضافة عدة جرائم جديدة معرفة بشكل فضفاض, وتقييد حرية التعبير والصحافة, وتوسيع نطاق الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام والسجن المؤبد, وقد صدر هذا القانون, الذي سمي " القانون المعدل لقانون العقوبات" (قانون مؤقت رقم 54 للعام 2001), على جناح السرعة بمرسوم ملكي مؤقت في غياب البرلمان, ودخل حيز النفاذ في 2 تشرين الأول 2001, بعد مصادقة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عليه (العدوان ،2018: 110) .

ورد تعريف "الإرهاب" أصلافي المادة 147 من قانون العقوبات على أنه يشمل "جميع الأفعال التي ترمي إلى خلق حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة أو العوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما" وقد استبدل هذا التعريف ليحل محله تعريف جديد فضفاض بموجب المادة (147-1) من القانون المعدل لقانون العقوبات, فأصبح المقصود بالإرهاب: "استخدام العنف أو التهديد باستخدامه" تنفيذا لعمل فردي أو جماعي, يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر. ويوسع هذا القانون نطاق "الإرهاب" ليشمل الأفعال التي تلحق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور والقوانين (جبار ،2017: 76)

ويرى الباحث أن هذا القانون قد جاء في فترة وجود حاجة ملحة لخطر بدأ يظهر بشكل كبير ويشكل تهديد فعلي فكان هناك إستعجال في إضافة مواد للقانون تجرم الإرهاب وتخلق حالة ردع لدى من تسول له نفسه القيام بأي عمل إرهابي على الساحة الأردنية ، لكن الإشكال هنا أن هذه التشريعات خلقت حالة من تشديد القبضة الأمنية على الشعب وأطلقت يد الأجهزة الأمنية بتفويضها بحماية الأمن الوطني دون الإنتباه إلى أن هذه الإجراءات تضعف من حقوق الإنسان في الأردن ، بالإضافة إلى جعل تعريف الإرهاب مفهوم فضفاض بحيث لم يحدد الأعمال بشكل دقيق ،بالإضافة إلى الموافقة عليه في غياب البرلمان مما يعتبر مثلب أن مر بمرسوم ملكي دون حصوله على ثقة البرلمان الاردني والذي كان غير مشكل في ذلك الوقت.

2- قانون منع الإرهاب لعام 2006

قامت الحكومة الأردنية بعد أحداث تفجيرات الفنادق في عمان 2005م بتقديم قانون منع الإرهاب إلى مجلس النواب الذي وافق عليه في الجلسة التي عقدت في 2006/8/27 حيث أنه ونظرا لتعرض المملكة الأردنية الهاشمية لعمليات إرهابية نالت من المواطنين العل بتاريخ 2005/11/9 عندما قامت مجموعة إرهابية باستهداف ثلاثة فنادق في عمان راح ضحيتها عشرات الأبرياء وروعت المواطنين والوطن ولأن قانون العقوبات الأردني النافذ يعالج الجرائم بعد وقوعها أو الشروع فيها فقد

كان من الضروري وضع هذا القانون لمنع الجريمة الإرهابية قبل وقوعها وتحقيق الانسجام مع المعاهدات الدولية الخاصة بالتصدي لظاهرة الإرهاب, لذلك قامت الحكومة الأردنية خلال عام 2006م, بإقرار قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006م, والذي لا يتعارض مع أية قوانين أو تشريعات أردنية, بل يكمل بعض القصور في التشريعات العاملة, وتعاطيها للقضايا المرتبطة بالإعداد للأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب, كما لا يتعارض مع التزامات الأردن في الاتفاقيات القانونية الدولية, وإنما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية لمنع تمويل الإرهاب التي انضم إليها الأردن وبما ينسجم مع الجهد الدولي في ملاحقة وتتبع الإرهاب والحد من آثاره المدمرة (قانون منع الإرهاب لعام 2006).

ترى الدراسة أن الظروف التي خرجت فيها هذا القانون أفضل من ما سبقه بحيث جاء بموافقة البرلمان الأردني وتم إقراره، لكن نرى أن جاء لإقرار ما هو أجدى نفعا من حيث خلق الوسائل الأكثر تأثيرا في مكافحة الإرهاب وذلك بسبب تعرض الأردن لأول عملية إرهابية هزت كيان الدولة الأردنية بحيث وضعت الأردن أمام حقيقة واضحة أن لسنا ببعدين عن خطر الإرهاب بحيث أدت تفجيرات عمان في عام 2005 إلى مقتل مايقارب ال 100 شخص وإلحاق الأذى في 3 فنادق بالإضافة إلى العديد من الجرحى ، فكانت هذه العملية خرق واضح للأجهزة الأمنية الأردنية ومحاولة زعزعة الأمن الوطني الأردني .

3- قانون منع الإرهاب لعام 2014

صدر قانون منع الإرهاب في الأردن عام 2006, وعدل في العام 2014 بهدف حصر النصوص القانونية المتعلقة بقضايا الإرهاب في قانون واحد, وليجاري القانون التطورات التي تعيشها المنطقة والعالم, والتطورات التي شهدتها وسائل الاتصال الحديثة.

وعرف القانون الإرهاب بشكل فضفاض بأنه "كل عمل أو امتناع عن عمل, أو التهديد به, أياكانت بواعثه وأغراضه أو وسائله, يقع تنفيذا لمشروع إجرامي, فردي أو جماعي, من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر, أو إحداث فتنة, إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام, أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم, أو تعريض حياتهم للخطر, أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة, أو الأملاك الخاصة, أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية, أو احتلال إي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر, أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل, أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة" (قانون منع الإرهاب لعام 2016)

وبموجبه, تشمل جريمة الإرهاب الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي جماعة مسلحة أو تنظيمات إرهابية أو تجنيد أو محاولة تجنيد أشخاص للالتحاق بها, وتدريبهم لهذه الغاية, سواء داخل المملكة أو

خارجها, واعتبار القيام بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم الأموال أو إدارتها, بقصد استخدامها لارتكاب عمل إرهابي, أو تمويل الإرهابيين, سواء وقع العمل أم لم يقع داخل المملكة أو خارجها جزءا من الأعمال الإرهابية.

وجرم القانون القيام بأعمال من شأنها تعريض المملكة لخطر أعمال عدائية, أو تعكر صلاتها بدولة أجنبية أو تعرض الأردنيين لخطر أعمال ثأرية, يقع عليهم أو على أموالهم من الأعمال الإرهابية, ووضع من ضمن الأعمال الإرهابية تأسيس أي جماعة أو تنظيم أو جمعية أو الانتساب إليها, بقصد ارتكاب أعمال إرهابية في المملكة, أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج, أو ممارسة أي جماعة أو تنظيم أو جمعية لأي عمل إرهابي (العموش ،2017)

وتوسع القانون بتجريم الأعمال المتصلة بشبكة المعلومات كأعمال إرهابية, بأن نص على أن استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية, أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع إلكتروني لتسهيل القيام بأعمال إرهابية, أو دعم لجماعات أو تنظيم جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية (العمايرة ،2014: 89)

وشمل القانون بالأعمال الإرهابية,الاعتداء على حياة الملك أو حريته أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش, وكل فعل يقصد به إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور, أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور, أو تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة, وتشكيل عصابة بقصد سلب المارة والتعدي على الأشخاص أو الأموال أو ارتكاب إي عمل آخر من أعمال اللصوصية,منذ بدأ العمل بالقانون تم تكييف العديد من القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير على اعتبارها جرائم إرهاب, كما حوكم استنادا إلى القانون العديد من الناشطين السياسيين (دغجوقة ،2015 : 76)

ويرى الباحث بأن قانون منع الإرهاب لعام 2014 قد إكتسب إلى حد ما صفة الإستقرار التشريعي بحيث جاء بعد فترة طويلة من قيام الدولة الأردنية بإتخاذ إجراءات في مجال مكافحة الإرهاب ، بالإضافة أنه قد حصر أعمال الإرهاب في الأعمال التي تهدد أمن الدولة أو سلامتها أو تعرضها للخطر ، لكن بقي الخلاف في تفسير القانون من حيث مفهوم الإرهاب بحيث جعله مفهوم فضفاض قابل للتفسير والتأويل خصوصا مع وجود محاكم عسكرية في الأردن تختص وتنظر في الأعمال الإرهابية مما يجعل أنه بغض النظر عن الباعث أو الأغراض أو الوسائل فالأولى فيما يتعلق بالنتيجة أنها جريمة إرهاب ويطبق قانون منع الإرهاب عليها ، لذلك لغاية الان ترى منظمات حقوق الإنسان في الأردن أن المفهوم غير واضح ويجب حصره في بعض الجرائم حتى لاتفتح شهية الدولة والمحاكم العسكرية في إلصاق جريمة الإرهاب لكل من تريد الإلصاق فيه التهمه ، فمنظمات حقوق الإنسان ترى هذا المأخذ

على القانون بوجوب حصره في بعض الجرائم وبيان تفسيره بشكل دقيق بما لا يتعارض مع مبادىء حقوق الإنسان .

ثالثا : الدور الديني ورسالة عمان:

إتخذت الدولة الأردنية منظومة متكاملة من الإجراءات للحد من الغلو والتطرف وتمويل المتطرفين, من بينها خطط أمنية واجتماعية واقتصادية ووعظية, فضلا عن إجراءات تكنولوجية تنتهجها الحكومة لتجفيف منابع الإرهاب العابر للحدود.

وضمن الجهود الرسمية لإجلاء الصورة الحقيقية للإسلام في ظل تنامي تنظيمات إرهابية استخدمت الإسلام ذريعة لتبرير أعمالها جاءت رسالة عمان تشرين الثاني 2004م لتؤكد على الدور الأردني في إبراز الصورة الحقيقية المشرفة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه بحكم المسؤولية الروحية والتاريخية الموروثة التي تحملها القيادة الهاشمية بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم (الحجاحجة ،2018: 132)

كما أكدت الرسالة وسطية الدين الإسلامي وسماحته ونبذه للعنف, وأنه دين قائم على التوازن والاعتدال والتوسط, أعطى للحياة منزلتها السامية, وأكد رفضه الاعتداء وقتل الأبرياء امتثالا لقوله تعالى (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) وقد عقدت العديد من اللقاءات الفكرية والندوات في الجامعات والمنتديات تحدثت عن الإرهاب وأسبابه وطرق علاجه وحملات التوعية من قبل المحاضرين من خلال كلماتهم.

ووفق للإجراءات الرسمية لمكافحة التطرف والإرهاب, يقع 70% من مواجهة خطر التطرف الداخلي على عاتق وزارة الأوقاف لمواجهة الخطر الفكري والجهات التي تنشر هذا الفكر الذي يتدثر بغطاء الإسلام وأعدت "الأوقاف" بدورها خطة لمحاربة هذا الفكر, حيث تم تشكيل لجنة خاصة لتفعيل دور الدعوة والإرشاد وبيان صورة الإسلام الحقيقية لدحض الأفكار التي تتداولها تنظيمات أو بعض الأشخاص وتعمل على تشويه صورة الإسلام (القطاونة ،2012: 100)

وتهدف الخطة إلى إنشاء حصانة داخل المجتمع أمام هذا الفكر المتطرف ليسمع المواطن الخطاب الإسلامي المعتدل المستنير المتوازن الذي يعبر عن حقيقة الإسلام.

وبدأ تطبيق هذه الخطة عمليا, حيث عمد أئمة المساجد إلى إجراء لقاءات دعوية وإرشادية للتوعية ضد هذه الأفكار التي تحملها هذه الجماعات ومحاربة هذه الأفكار لتحصين الشباب المسلمين, بحيث لا يخرج الخطباء عن الثوابت الدينية المعتمدة أو الثوابت الوطنية, من خلال تفعيل قانون الوعظ والإرشاد الذي يلزم الخطيب بأن يكون ملتزما بالثوابت الدينة والوطنية المتفق عليها, ومن

يخالف سيتعرض لإجراءات تأديبية تبدأ بالنصيحة والإرشاد والتعليم والتنبيه والإنذار, وتصل للإيقاف الجزئي أو للإيقاف الكلي عن الخطابة (دغجوقة ،2015: 12) .

ترى الدراسة أن الدور الديني يعتبر هو الأساس في مكافحة افة الإرهاب وذلك لمقدرة الدين على التاثير اكثر من غيره ومقدرته على الإستدلال بذلك بأدلة من القران الكريم والسنة النبوية ، بالإظافة إلى توضيح صورة الإسلام السمحه والتفريق بين الإعتدال والتشدد بتوضيح قيم الوسطية والإعتدال التي حث عليها الدين الإسلامي لكن علها إستغلال هذا الدور بشكل أكبر مما هو مستغل فيه لأنها هي الطريقة الأقرب إلى العقل والقلب والمنطق .

رابعا : دور وزارة التربية والتعليم

أما بالنسبة لنشاط وزارة التربية والتعليم, فقد قامت في أواخر عام 2014 بتوزيع كتب على طلبة الثانوية العامة (التوجيهي), والمؤسسات والجامعات, بهدف ادعاءات وافتراءات "داعش", وحمل الكتيب الذي أعدته "مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي" تحت عنوان (رسالة مفتوحة إلى ابراهيم عواد البدري "أبو بكر البغدادي" وجميع المقاتلين والمنتمين إلى ما سميتموه الدولة الإسلامية) تفنيدا لأفعال وممارسات "داعش" من قتل وتعذيب وفتاوى غير شرعية لا تستند إلى تفسير صحيح للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة, وجاء توزيع الكتيب بهدف محاربة الفكر المتطرف والغلو بالدين, والتأكيد على القيم الإسلامية ونبذ العنف للطلبة المقدمين على المرحلة الجامعية, مؤكدا أن الكتيب وزع للمطالعة وغير مطلوب كمقرر في أي امتحان مدرسي أو وزاري (الرشيد ،2008: 165).

إن المدرسة ووسائل التربية والتعليم لها دور كبير في التنشئة السياسية للأجيال القادمة ، فتوضيح المفاهيم الحقيقية لهم والتفريق بين ما هو صحيح وخاطىء ومخاطبة عقول هذه الفئة تخلق جيل محصن قادر على مجابهة اي خطر فكري ، وتبني جيل معتز بهويته وذاته ويبني على منجزاته ويعمق مفاهيم الإنتماء للوطن ، فيجب عدم الإكتفاء بتوزيع منشورات تبين بطلان داعش فقط إنما يجب إعادة النظر بالمناهج بالمدرسية فالدولة إكتفت بتوزيع هذه المنشورات دون وضح خطط حقيقية لتوضيح هذه المفاهيم والمقصود منها وإشراك طلبة المدراس في برامج غير منهجية تأخذهم للتفكير بشكل إيجابي وصولا إلى إنتاج عقول قادرة على التحليل والحوار والإقناع .

خامسا : دور وزارة التنمية السياسية

وبناء عليه فقد تم تأسيس وزارة التنمية السياسية عام 2003 وعهد إليها بمهمة وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الكفيلة بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والنقابات والروابط المهنية والعمالية والمرأة والشباب في الحياة العامة, ونجد من اسماء الأحزاب السياسية الأردنية أنها تحتوي أحزابا إسلامية وقومية

ويسارية ووسطية. وهذا يدل على احتواء معظم التيارات المتنوعة وعدم إقصاء أي تيار, حتى لو كان معارضا, وهذا ساهم بشكل واضح في مكافحة التطرف والإرهاب. وعند السؤال عن ما حققته وزارة التنمية السياسية في عشرة أعوام مضت؟ فإن الأرقام تجيب. حيث تكشف دراسة أجراها "مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" في كانون أول 2012 عن أن 70.6 في المئة من الأردنيين لا يعرفون الأحزاب لعدم اهتمامهم بها. وهذه النتائج ليست مفاجئة بالإشارة للاستطلاع الذي أجراه "مركز الدراسات الإستراتيجية" في الجامعة الأردنية في العام 2009, والذي أظهر أن 90 في المئة من الأردنيين لا يرون أن الأحزاب القائمة تمثل تطلعاتهم, وأن كل الأحزاب القائمة تمثل فقط 9.7 في المئة من التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأردنيين (دغجوقه ،2015: 68) . فوزارة التنمية السياسية تحاول القيام بدور محوري لكنه دور ضعيف إلى حد ما وذلك بسبب عدم وجود برامج حقيقية تستقطب طاقات الشباب وتوجهم إلى المشاركة السياسية الفاعلة وإشعارهم أنهم جزء من صناعة القرار ولا يوجد إقصاء لاي جهه بسبب فكرة أو معتقد إنما توضيح مسالة أن الإختلاف هو محور الإتفاق وذلك بتنظيم الحوارات والنقاشات التي ما من شأنها أن تعمق حالة المسؤولية التشاركية لدى المواطنين .

سادسا : الدور الإعلامي

لقد وضعت الحكومة الأردنية خطة إعلامية بهدف تحصين الجبهة الداخلية من الفكر المتطرف وذلك عبر استراتيجية إعلامية شاملة من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة, بحيث لا يقتصر الدور الإعلامي على نقل الخبر بل يسعى إلى التوعية من مخاطر الفكر المتطرف وإظهار الصورة الحقيقية للإسلام الذي يدعو إلى التسامح والمحبة والوسطية, وكذلك فقد تبنى الأردن ميثاق شرف صحفي وخطة إعلامية لمواجهة الفكر الإرهابي والتكفير والذي من محاوره تطوير خطاب الدولة ليكون فاعلا ومؤثرا وإبراز الصورة الحقيقية عن الإسلام الوسطي والمعتدل. (صحيفة الجزيرة الالكترونية, 2015).

وفي سياق ذلك فقد أوجدت التشريعات الأردنية نصوصا قانونية فيما يتعلق بالإعلام تجرم من خلالها الترويج للإرهاب وأساليب خاصة من النواحي الالكترونية وذلك بالامتناع عن نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال, وخصوصا بعد لجوء الجماعات الإرهابية إلى استخدام الإعلام الجديد لتجنيد الأفراد تمهيدا لجر الدول المستهدفة إلى الفتن والفوضى عبر تقنية عالية الجودة من خلال الفيديوهات والصور عبر الانترنت. .كذلك قامت مختلف القنوات المسموعة والمقروءة والمرئية في الإعلام الأردني ببث العديد من البرامج الوطنية والاجتماعية والدينية المختلفة ونظمت اللقاءات الحوارية والنقاشات وورش العمل والندوات عن كل ما يؤدي إلى محاربة الإرهاب والفكر المتطرف في مجال الأسرة والمجتمع (العمايرة ،2013: 87).

وترى الدراسة أن الإكتفاء بتشريع القوانين التي ما من شأنها ردع وتجريم المروجين من خلال وسائل الإعلام لا تكفي ، إنما يستوجب على الدولة الأردنية إيجتد خطة إعلامية شاملة قادرة على مخاطبة جميع فئات المجتمع وبطرق مؤثرة في العقول وتراعي الإختلاف بالجمهور المخاطب ، وتنويع هذه الوسائل وصولا إلى إيجاد حالة من التنوير الفكري لدى أفراد الشعب .

سابعا : وزارة التنمية الإجتماعية

ولا يمكن إغفال دور وزارة التنمية الاجتماعية, حيث بدأت الوزارة بالتدقيق على إجراءات حصول الجمعيات على تمويل أجنبي, حيث عمدت مديرية الجمعيات فيها إلى هذا التدقيق للتأكد أن كان التمويل ضمن الضوابط القانونية النافذة. وينص قانون الجمعيات الحالي على أنه "إذا رغبت جمعية في الحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير أردني, فعليها إشعار مجلس الوزراء بذلك, على أن تبين فيه مصدر التبرع أو التمويل ومقداره وطريقة استلامه, والغاية التي سينفق عليها, وأي شروط خاصة به" (الحجاحجة ،2018: 86).

يرى الباحث أن دور وزارة التنمية الإجتماعية ضعيف ويقتصر على دور الوزارة في مراقبة الجمعيات والتبرعات لكن أغفلت مسألة مهمه وهي أن تقوم بعمل معاكس ضد هذه الجمعية المشكوك في نشاطها في دعم ترخيص جمعيات حقيقية تقوم بدورها المحوري الأساسي في مكافحة الفقر وتوفير حياة أفضل لأفراد وتوضيح دور هذه الجمعيات في أنها تقوم بواجبها ومراقبتها بشكل فاعل والإستفادة منها في تطوير ثقافة العمل المجتمعي القائم على المبادرات الخيرية .

المطلب الثالث : الإجراءات التنفيذية لمكافحة الإرهاب في الأردن

أولا :الإجراءات التنفيذية الحكومية لمكافحة الإرهاب

فقد كانت على النحو التالي:

1. تقوم دائرة الأحوال المدنية بإصدار الهويات والجوازات وتخص دون غيرها في إصدار الهويات وفقالقانون الأحوال المدنية لسنة 2001, أما جوازات السفر فيتم إصدارها بموجب قانون عام 1969, مع مراعاة الشكل العالمي للجوازات حتى لا يمكن تزويرها أو التلاعب بها.
2. تقوم الأجهزة الأمنية الأردنية بمتابعة العناصر التي تشكل خطراعلى أمن البلاد, وتتم ملاحقة كل من تثبت علاقته بأي نشاط أو جماعة إرهابية أو العناصر التي يشتبه بعلاقتها بتجارة الأسلحة وذلك باستخدام وسائل المراقبة والملاحقة.
3. تفعيل نظام الإنذار المبكر وتبادل المعلومات عن طريق متابعة كل من له علاقة بأي مجموعة إرهابية في الدول الأخرى, وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية في الدول الشقيقة والصديقة وكذلك الإنتربول الدولي.

4. اتخذ الأردن العديد من التدابير الأمنية لمنع استخدام الأراضي الأردنية في الأنشطة الإرهابية ضد الدول الأخرى أو مواطنيها, وهناك موقف أردني لا يسمح باستخدام الأراضي الأردنية من قبل أي تنظيمات إرهابية عن طريق فرض تدابير أمنية مشددة وعمليات مراقبة حدودية لمنع التسلل والتأكد من صحة وثائق السفر المستخدمة (القطاونة ،2012: 87)

أما على صعيد التعاون مع المبادرات الإقليمية والعربية, فقد أيد الأردن المبادرة السعودية لتشكيل فريق عامل لدراسة إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب, داعمافي الوقت نفسه الدعوة المصرية لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب وطالب الجميع لإيجاد استراتيجيات مشتركة في إطار الأمم المتحدة حتى يتم التعامل معها بفاعلية, وهناك عمليات تبادل للمعلومات الاستخبارية في مجال مقاومة الإرهاب مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة وترتكز على اتفاقيات ثنائية للتعاون الأمني ويقوم الجهاز القضائي الأردني بالتعاون مع الأجهزة القضائية الأخرى وفقا للتشريعات والاتفاقيات القضائية بعمليات تبادل في تسليم المطلوبين للقضاء بقصد تقديمهم للمحاسبة أمام القانون (العمايرة ،2014: 176).

يرى الباحث أن هذه الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الأردن لم تؤخذ بعين الإعتبار الخصوصية المكانية والتاريخية للدولة الأردنية و انما وقعت في مجالات مكافحة الإرهاب دون النظر إلى الخصوصية الدينية أو الإجتماعية أو السياسية أو الإجتماعية وبذلك ربطت قضية صدق النوايا في مكافحة الإرهاب بتوقيع هذه الإتفاقيات وتطبيقها دون دراسة الجوانب الأخرى التي تتعلق بالخصوصوية الدينية والمكانية .

ثانيا : على صعيد الالتزام بتنفيذ القرارات والمعاهدات الدولية

قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الاجراءات التنفيذية لتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الأمن والمتعلقة بمقاومة الإرهاب وهي القرار (1189, 1269, 1333, 1368), وقد تمثلت تلك الاجراءات بما يلي:

1. صدرت تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في المملكة تتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة فيما يختص بمقاومة الإرهاب وتجميد أموال المنظمات الإرهابية.
2. صدور تعليمات إلى كافة البنوك والشركات المالية بفحص حسابات عملائها والتأكد من تجميد الأرصدة عند طلب الحكومة لذلك.
3. تعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال تضمنت تعريف غسيل الأموال ووسائل التحايل لمصرفي لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتأتية من عمل غير مشروع ومنها الأعمال الإرهابية, وإجراءات

التأكد من وثائق الأشخاص المودعين للأرصدة في البنوك الأردنية وهوياتهم (مركز الدراسات الإستيراتيجية –الجامعة الاردنية ، 2015)

أما بالنسبة لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالإرهاب وبشكل خاص القرار رقم (1373) قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الاجراءات التنفيذية على ضوء ما جاء في هذه القرارات وتم إصدار قانون لمكافحة غسيل الأموال رقم (46) لسنة 2007م كما اتخذت الحكومة إجراءات واضحة تتعلق بمكافحة الإرهاب بكافة مستوياته فقد أصدرت تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في المملكة يتضمن فحص حسابات عملائها والتأكد من تجميد الأرصدة عند طلب الحكومة انسجاما مع القرار (قرارات مجلس الأمن ،1373) (قانون غسيل الأموال لعام 2007).

ثانيا : دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب

تعمل الأجهزة الأمنية بالأردن بمختلف تشكيلاتها على درء العمليات الإرهابية والمحافظة على أمن واستقرار البلد وعدم تهديده, وتكافح الإرهاب بموجب القانون الذي منح لها, حيث أعطى القانون لها صلاحيات وهذه الصلاحيات كما يرى الباحث أنها مهمة للمحافظة على أرواح المواطنين ومقدرات ومنجزات الوطن, خاصة وإن الإرهاب له جذور في هذه المنطقة وعانى الأردن منها سيما وأن موقع الأردن في منطقة ملتهبة وكثيرة الصراع إسرائيل من جهة واحتلال العراق من جهة أخرى, جعلها في موقع وموقف لا تحسد عليه (الرشيد ،2008: 187) مما أجبر المشروع على اتخاذ التدابير العملية لمنع ومكافحة الإرهاب وبالتالي الدخول في كثير من الاتفاقات الدولية, واتفاقيات عربية وقع عليها وزراء الداخلية والعدل والعرب واتفاقية التعاون بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والصديقة للمحافظة على سلامة واستقرار البلاد ضد الأعمال الإرهابية وللحيلولة دون وقوعها مع ذكر القانون الذي بموجبه منحت الصلاحيات وتزويد هذه الأجهزة العاملة بالكوادر المدربة مع عقد العديد من الدورات والندوات والورش لتدريبهم وكيفية التعامل مع الخلايا الإرهابية في الوقت المناسب وتزويدهم بالتكنولوجيا والحاسب الآلي وبالمعلومات ووضعت الأكواخ للتفتيش والمتابعة وتزويدهم بالمعلومات الشخصية عن كل مواطن داخل هذا الوطن وخارجه وسؤال أي مشتبه به عن هويته وهذا لا يستغرق دقائق معدودة هذا من أجل سلامة المواطن والوطن كما جرى منح الأجهزة الأمنية حق المراقبة والتفتيش ومراقبة المكالمات وتفتيش مواقع الانترنت والمسائلة والتوقيف الاحترازي بموجب القانون الذي تم ذكره بأعلاه للمحافظة على سلامة المواطن والوطن ومقدراته وانجازاته من عبث واستهتار الإرهابيين (شنيكر ،2017:).

ويرى الباحث أن دور للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية محوري في مجال مكافحة الإرهاب ويقع عليه العبء الأكبر على الأرض في مجابهة خطر الإرهاب ، لكن ما نراه أن كل ماقامت به الأجهزة الأمنية غير كافي فيتوجب على الدولة أن توفر المزيد من الدعم المادي فمن الملاحظ أن موقع الأردن وسط

محيط ملتهب يوجب عليها إتخاذ إجراءات إحترازية لمنع وصول افة الإرهاب لعا ، لكن ما نراه أن الدول الأردنية لا تقدم الدعم الكافي مقارنة بحجم الخطر الذي يمكن حدوثه بحيث قدمت الموازنة العامة للدولة الأردنية موازنة تقدر ب 70 مليون دينار للإجراءات التي تتخذها القوات المسلحه لحماية أمنها الوطني دون تخصيص مبلغ معين لمكافحة الإرهاب فقط فموقع الأردن وسط المحيط الملتهب لا يكفي لهذا المبلغ .

المبحث الرابع : نظرة إستشرافية لظاهرة الإرهاب في الأردن

يواجه الأردن تحديات داخلية وخارجية متزايدة تتمحور بعدم الاستقرار في الآثار غير المباشرة للحرب الأهلية الدائرة في سوريا والتي من بينها احتمالية التورط في اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية, وظهور التطرف السلفي بالإضافة إلى التكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية, وارتفاع السخط الشعبي الناتج عن إجراءات تقشفية اقتصادية وإصلاحات سياسية غير كافية, مما سيشكل حالة استياء من قبل المجتمع الأردني (العموش ،2017: 206)

وبسبب هذه التحديات فإنها فرصة لخلق مناخات للنزاعات الداخلية يسعى من خلالها عناصر التنظيمات الإرهابية إلى استغلالها وتوظيفها لمصلحتهم بما تمثله من عناصر تفريخ مستمر للخلايا المقاتلة وتفعيل الخلايا النائمة التي كانت تعمل بصمت على مدار السنوات الماضية والتي استطاعت أن تبني شبكات من المتعاونين معها في المناطق التي تتواجد فيها, والخوف من وصول هذه الخلايا إلى مرحلة العمل الفردي, أي أن تصبح بلا قائد موجه لها وتعتمد على عنصر المفاجئة بإلحاق الضرر وبأقل التكاليف إي ضمن عمليات غير معقدة, كإطلاق الرصاص على رجال الأمن أو ضرب التجمعات المدنية بأساليب بدائية, واستهداف أماكن جديدة لنقاط الضعف التي يمكن استغلالها من الداخل للهروب من حالة انحصار قوة التنظيمات الإرهابية. (شنيكر ،2017)

بالإضافة إلى ما ستؤول إليه الأحداث بعد استقرار الوضع في سوريا وعودة الإيديولوجيات المتطرفة إلى الأردن من قبل أبنائه الذين انتموا إلى تلك الجماعات الإرهابية, والخوف من استغلال الحراكات الشعبية على المدى البعيد في مسيرات وتظاهرات تطلقها مؤسسات المجتمع المدني من خلال قيام التنظيمات الإرهابية بزرع فئات موالية لها في الفكر المتطرف تؤدي إلى حصول تغيير في نهج الحراك السياسي من المعارضة الايجابية إلى المعارضة السلبية لزرع الفتنة والفوضى في المجتمع الأردني (العموش ،2017).

يرى الباحث أن المرحلة المقبلة هي الأخطر بالنسبة للأردن ، فتقهقر مقدرة الجماعات المتطرفه في دولة الجوار يلوح بالخطر الكبير على دور الجوار لأماكن نشاطاتهم مثل سوريا والعراق فالاردن يمتلك

سياج حدودي خطير مع هولاء الدولتين ، وذلك بأما أن تبحث هذه الجماعات المتطرفة على أماكن جديدة للإستمرار بنشاطاتها أو عودة لهؤلاء الإرهابيين إلى دولهم الأصلية فيوجد المئات من الأردنيين الذين قاتلو إلى جانب الجماعات المتطرفه كالنصره وداعش في سوريا والعراق فعودتهم إلى الأردن ينذر بخطر كبير من حيث التخوف من إعادة بث أفكارهم من جديد ومحاولتهم القيام بأعمال عسكرية على الأرض الأردنية مما يفقد الدولة المقدرة على حماية أمنها الوطني ،. لذلك ترى الدراسة أن على الأردن القيام بإجراءات إضافية ما شأنها حماية أمنها والإنتباه لكل الإرهابيين العائدين من دول الجوار حتى لا تصبح الأرض الأردنية أرض ثانية لهم للقيام بأعمالهم الإرهابية .

خاتمه:

تناولت هذه الدراسة الدور الأردني في مكافحة ظاهرة الإرهاب وذلك من جميع النواحي الإجتماعية والثقافية والسياسية والدينية، فعلى المستوى الرسمي فقد وضعت الدولة خطة متكامله للقضاء على هذه الظاهرة بحيث لم تقتصر على مجابهتها بالقوة العسكرية فقط لان ذلك حسبما رأت الدولة الأردنية لا يكفي لذلك قامت بالعودة إلى الأسباب والظروف التي دعت إلى زيادة هذه الظاهرة وتشخصيها بشكل سليم وصولا إلى معالجتها بشتى الطرق سواء بإعادة صياغة الخطاب الديني من جديد وذلك ليتوافق مع إعطاء وتوضيح المفهوم الإسلامي بشكل سليم وصحيح أو بتوضيح قيم الإسلام الصحيحه ، فنجاح الأردن في محاربة الإرهاب نتج عن أسباب داخلية وذلك من خلال الوعي السياسي لدى المواطن الأردني الذي يبغض أي دعوات هدامه للدين الإسلامي والذي يدعي دائما إلى فهم الدين الإسلامي والتمييز بين الإعتدال والتطرف ، بالإظافه إلى نهج القيادة الهاشمية في دعواته إلى جميع المحافل الدولية إلى التمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف والدعوة إلى الوسطية والإعتدال والإبتعاد عن التطرف.

بالإضافة إلى حالة التلاحم الفريدة التي تميزت فيها الأردن والإلتفاف حول القيادة من أجل القضاء على الإرهاب ومحاربة الفكر المتطرف وذلك من خلال تماسك الجبهه الداخلية وإفشال أي مخطط إرهابي وإبلاغ المواطنين للأجهزة الأمنية عن أي شبهات لأي من المتطرفين كما حصل من قبل المواطنين في عملية الكرك التي كان للدور الشعبي جزء كبير في مواجهة الإرهابيين مما أوصل رسالة لكل من يحاول النيل من الأردن أن الشعب هو خط الدفاع الاول عن امن بلاده قبل الدولة .

ويرى الباحث أن الدولة الأردنية لغاية الان لم تقم بما هو مساوي لحجم الإرهاب فعلى الرغم من الوسائل والإجراءات التي إتخذتها الدولة الأردنية الا أن موقع الأردن في وسط محيط ملتهب يتوجب توفير مخصصات أكبر من الموازنة لمواجهة الإرهاب والإيتفادة من التجارب الغربية في هذا المجال وزيادة التعاون بشكل أكبر مع دول الجوار وصولا إلى مكافحة هذه الظاهرة بالإضافى إلى وجود حاجة ملحة في إعداد خطط حقيقية على الأرض ما من شأنها تنويع الوسائل في مكافحة الإرهاب وإشراك المواطنين

والشعب في مواجهة هذا الخطر بالقيام ببرامج ومبادرات تضع المواطن في موقع المسؤولية وصولا إلى وصوله لقناعه بأنه جزء من منظمة أمنه الوطني .

كما خلصت الدراسة إلى صدق الفرضية التي إنطلقت منها الدراسة بأن الدولة الأردنية بالفعل تملك من الأدوات ومن القوه ما يمكنها من القضاء على الإرهاب ومحاربته من جميع النواحي على الرغم من وجود حاجة لمظاعفة هذه الجهود وصدق الفرضية الثانية بحيث بينت الدراسة أن لدى الأردن من خطة عمل لمحاربة افة الإرهاب والقضاء علها وصولا لتحقيق أمنها الوطني على الرغم أن هذه الخطة تحتاج إلى تطوير وبرامج عمل أكبر.

نتائج الدراسة

1- الدين الإسلامي يحتاج إلى توضيح بشكله الصحيح والتفريق بين الجهاد الحقيقي والإرهاب.

2- العمل على تحصين الجبهة الداخليه على المستويين الشعبي والرسمي فكريا وعسكريا .

3- على المستوى الإعلامي والفكري لا بد من بناء إستيراتيجية إعلامية وفكرية من أجل مكافحة الأرهاب وتحصين العقول من الإختراق.

4- التأكيد على العدالة الإجتماعية وتوزيع موارد الدولة بشكل عادل بين الجميع وتعزيز مفهوم الإنتماء.

5- التعبئه الدينية وإعادة صياغة الخطاب الديني بالشكل الذي يخاطب جميع فئات المجتمع بالشكل الذي يحقق الفهم الحقيقي للدين الإسلامي.

6- يوجد حاجة لتطوير المناهج التربوية في المدارس والجامعات وتنويع طرق التدريس حول الإرهاب وكيفية محاربته.

7- تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب وتبني مذكرات وإتفاقيات تحرم دعم الإرهاب وتحاربه.

8- إحتواء الجماعات المتطرفة في داخل الدولة الأردنية أمر مهم للقضاء على الإرهاب, وعدم إفساح المجال لهم لجر الدولة إلى مواجهة دموية معهم, والعمل على رعايتهم وتوجيههم ومحاورتهم.

9- -يجب عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع مهما كان موقفها السياسي أو الديني أو الأيديولوجي, لتفويت الفرصة على التنظيمات الإرهابية لاستغلال هذه الفئات.

10-زيادة دعم موازنات القوات المسلحة الأردنية "الجيش العربي", والمؤسسات الأمنية, والعمل على تدريب كوادرها ورفع معنوياتهم القتالية لتصل إلى أعلى درجات الجاهزية, للتصدي للإرهاب بكل احتراف.

المصادر والمراجع:

ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،2003، لسان العرب، دار صادر بيروت.
عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985 م
الخفاجي ،علي، 2009، مشكلة الإرهاب، مجلة كلية التربية (جامعة بابل) العراق ، ع 4 ، م 3 ، ص30
الجلال، محمد سمير، 2014، دور الإرهاب في اعاقة التنمية والديموقراطية"اليمن نموذجا" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء، ص 20
محمد، حمدان، 2011، الارهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي ، مجلة أبحاث التربية الأساسية ، م 11، ع 1.
قانون الإرهاب الأردني رقم 18 لعام 2014 وأبرز تعديلاته ، نصوص المواد 2 و 3 و 7 من القانون الأصلي والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 3365 بتاريخ 1-6-2014
الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحده http://www.un.org/
زبير ، سلطان، 2015، التطرف والإرهاب، مجلة الفكر السياسي –اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا، ص 83، س 16 ، ع 56،55 .
القباع ، عبدالله، 2016، مراجعة كتاب الأمن الوطني والتحديات المعاصرة، مجلة الأمن ، كلية الملك فهد الأمنية ، ع 38 ، ص 39 .
النعيمي ، سعود، 2008، أثر ظاهرة الإرهاب على النواحي الإجتماية والإقتصادية والنفسية في المجتمعين الأردني والسعودي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤته .
جلال ، عزالدين، 2016، ظاهرة الإرهاب، نظرة تحليلية ، ، مجلة الأمن ،كلية الملك فهد الامنية ، ع3، ص 37
الموقع اللإلكتروني لجفرا نيوز https://www.jfranews.com.jo /
الموقع اللالكتروني لشبكة الجزيرة www.aljazeera.net
العموش ، نادية،2017، الحرب على الإرهاب وأثره على الأمن الوطني الأردني، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية ، م 44، ع 2 .
السبايلة ،عمار، 2016، الأردن الى مرحلة المواجهه المفتوحه مه الارهاب ، صحيفة الرأي الالكترونية.
صالح ، جبار ، الجهود العربية في مكافحة الارهاب، مجلة دراسات دولية ، ع 26 ، م3 ، ص 118.
قانون العقوبات الاردني لعام 2006 وأبرز تعديلاته المواد 2 و3 والمنشور في الجريدة الرسمية عام 2006.
قانون الإرهاب الأردني رقم 18 لعام 2014 وأبرز تعديلاته ، نصوص المواد 2 و 3 و 7 من القانون الأصلي والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 3365 بتاريخ 1-6-2014
قانون الإرهاب الأردني رقم 18 لعام 2014 وأبرز تعديلاته.
الحجاحجه، صدام (2018)، السياسة الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب (2011-2017)رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة مؤته ،ص 80
دغجوقه، حميد ،2015اثر ظاهرة الإرهاب على الأمن الوطني الأردني ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط
جريدة الرأي ، 26 اذار لعام 2015
https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar
الشريف ، الحسن، 2008،أثر مكافحة الإرهاب على الحريات العامه في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، المفرق، الأردن، ص 76.
الرشيد ، محمد سلامة، 200، السياسة الخارجية الأدرنية ودورها في مكافحة الإرهاب بعد احداث 11 سبتمر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤته ، ص 35.
الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم الاردنية http://www.moe.gov.jo/
الحجاحجه ،2018، السياسة الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب (2011-2017)، ص 87
العداون، عوني،2018، التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعه الأردنية،ص 56
شنيكر ، ديفيد ، 2017، الخطر المتناني لتنظيم الدولة الإسلامية في الأردن ، معهد واشطن للشرق الأدني.
دراسة لمركز القدس للدراسات السياسية ، http://www.alqudscenter.org/
صحيفة الجزيرة الالكترونية ، 2016، الاردن يعلن عن تبنيه خطه إعلامية في مواجهة الإرهاب.

دراسة لمركز الدراسات الاستيراتيجيه- الجامعه الأردنية حول الإرهاب والية مواجهته ، 2015، حسين المجالي ومحمد ابو رمان .
العمايرة ، ابراهيم ، 2014، التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير منشورة في جامعة الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، ص 56.
دراسة لمركز الدراسات الاستيراتيجيه- الجامعه الأردنية حول الإرهاب والية مواجهته ، 2015، حسين المجالي ومحمد ابو رمان .
محاضرات في كلية القيادة والأركان الملكية حول الأمن الوطني الأردني ، 2016.